(٦) كرر ذلك مثنى وثلاث ورباع

(٧) كلم من تريد نقل افكارك اليهِ بسلطة كن يأمرهُ امراً لأن العقول يسلط بعضها على بعض والعقل الذي يصل اليهِ التأثير يتطلب سلطة العقل الذي يؤثر فيهِ

(٨) اجمع كل قوى عقلك ونفسك في الافكار التي تحاول ارسالها وانت ترسلها ولا تفكر الاَّ فيها كأنك تريد ان تنقل نفسك الى نفسهِ

وقرأنا لغيرهِ ارشادات اخرى في هذا الموضوع قال فيها ان نقل الافكار لا يكون بالكلام بل بالتصوُّر فاذا اردت من شخص أن ينهض ويكتب لك كتاباً فلا تقل لهُ قُم واكتب كتاباً لان نفسهُ لا تفهم كلمة قُم وكلمة اكتب بل تصوَّرهُ فعل النهوض من السرير وفعل مسك القلم والكتابة واسناد الفعلين اليهِ اي انقل الصور الذهنية الى عقلهِ لا الكلمات الدالة عليها فان كانت هذه الامور صحيحة لم يبقَ شيءٌ من خرافات الاقدمين الاَّ وهو محتمل الصحة

# السلطة للمال

كانت السلطة للقوَّة البدنية فاختصَّ بها الاقوياء الذين يقهرون غيرهم في الحروب وتوارثها اعقابهم وقبائلهم فقام منهم الملوك بالانتخاب او بالارث . ولما كان عملهم الامارة وهي غير منتجة أي لا دخل لها لا من الارض ولا من عمل الغير تناقصوا تفقاتهم من الغنائم او من ابتزاز الاموال من الاغنياء فكانوا يغزون غيرهم من القبائل لاغتنام اموالهم ويصادرون الاغنياء من ابناء قبيلتهم ويبتزُّون ما عندهم فوق ما يضربونهُ على عامة الشعب من الضرائب وجروا على ذلك الى عهد قريب . فقد بقي ابتزاز اموال الاغنياء شائعاً في هذا القطر الى اواخر عهد اسمعيل باشا حتى كان اغنياؤهُ يضطرون ان يخفوا اموالهم ويتظاهروا بالفقر اما الاطيان التي لا يمكن اخفاؤها فكانت تؤخذ منهم بثمن او بلا ثمن واذا ابوها فبالعدَّة والكرباج كما هو معلوم . وما بقي جارياً في هذا القطر الى اواخر عهد اسمعيل باشا كان جارياً في كل البلدان التي المسكونة كلها ولا يزال جارياً في بعضها الى الآن

ولقد نهض الشعب من وقت الى آخر لاسترداد السلطة المغصوبة منهُ فكان يفلح تارةً ويفشل اخرى وكان يتفق ان يتسلط عليهِ رجال أشربوا حب العدل فيعدلون فيهِ ولا يتقاضونهُ غير ما يكفي لاقامة العدل وحفظ سياج المملكة كما فعل بعض الملوك والخلفاء ولكن تعلم هذا كان تجرُّد ارادتهم لا بحق خوَّلهُ الشعب واحتفظ بهِ . ودامت الحال على هذا

المنوال الى ان قويت سلطة الشعب وتمّ الاتفاق على اعادة السلطة له في اكثر الممالك الاوربية فتمتع الاغنياء بمقامهم ولم يعد اهل الامارة يستطيعون ان يبتزّوا الاموال منهم بل أُجبروا على الاكتفاء بما فُرض لهم على الشعب اي بما فرَضهُ لهم نوّاب الامة مما يلزم لنفقاتهم لا يزاد غرشاً فعاش الاغنياء تامّي البال آمنين من مصادرة الاموال

والغنى يخبو وقلما يستطيع الغنيّ ان ينفق كل ربع اموالهِ فتزيد وتتراكم سنة بعد اخرى ومن ثم قام في الممالك المستورية الاغنياء الكبار مثل بيت رتشيلد وبيت استور وبيت فندربلت وكارنجي وروكفلر وغيرهم من الذين فاقوا بمقامهم الملوك والامراء . ولم يكتفِ هؤلاء الاغنياء بالاحتفاظ باموالهم بل صارت لهم السلطة السياسية ايضاً في البلدان التي هم فيها حتى جعلوا جيوشها واساطيلها رهن امرهم وطوع اشارتهم تدافع عن اموالهم بدمائها . وهذا معنى ما يقولهُ الآن ساسة انكلترا وفرنسا والمانيا واميركا « مصالحنا » اي متاجر اغنياء بلادهم واموالهم المدانة للامم الاخرى . فمصالح فرنسا في مصر هي البنك العقاري الذي اكثر اسهمهِ وسنداتهِ في يد الفرنسويين وبنك الكريدي ليونه الذي أكثر اموالهِ منهم وجانب كبير من دين الحكومة المصرية الذي يخص اناساً من الفرنسويين والمتاجر التي ترد كل سنة من فرنسا وتباع في هذا القطر . وقس على ذلك مصالح المانيا وايطاليا وانكلترا وبلجكا . ومن هذا القبيل مصالح انكلترا ايضاً ويزاد عليها حصتها الكبيرة من ترعة السويس وكون هذه الترعة طريقاً الى املاكها ومصالحها في الهند

واذا بحثت عن اصحاب هذه المصالح الحقيقيين من انكليز وفرنسويين والمانيين وفسويين وبلجيكيين وايطاليين وجدتهم الاغنياء اصحاب البنوك والمعامل والمصانع الذين لا يتجاوز عددهم الالوف او المئات واما جمهور الشعب من الفلاحين والعمال الذين يُعدّون بعشرات الملايين فلا يمكون شيئاً من هذه المصالح وغنى مصر وغيرها من البلدان الشرقية لا يكسبهم رغيفاً فوق الرغيف الذي يأكلونهُ وفقرها لا يخسرهم غرشاً . وقس عليهم الجنود البرية والبحرية الذين يدافعون عن مصالح بلدانهم بدمائهم مسوقين الى الحروب كالانعام فانهُ ليس لهم منهم من تلك المصالح وانما هي مصالح الاغنياء وهم خدّام مسيرون في هذا الشيار تيار خدمة الوطن ومصالحهِ

وقد تقدّم لنا في مقالة سابقة ان للانكليز ٢٧٠٠ مليون من الجنيهات مثمّرة ( موظفة ) في غير الجزائر البريطانية فمنها ١١٧٠ مليون جنيه في اميركا وكندا و ٥٣٥ مليون جنيه في افريقية و ٤٥٠ مليون جنيه في آسيا و ٣٤٧ مليون جنيه في استراليا و ٢٠٥ ملايين جنيه في ممالك اوربا و ٥٠ مليون جنيه في اميركا الجنوبية . ولسائر ممالك اوربا اموال مثمّرة في كل البلدان

ويقدَّر مجموعها كلها بنحو ستة آلاف مليون جنيه . وهذه الاموال تزيد كل سنة زيادة فاحشة فقد ذكرنا في جزء اغسطس الماضي انهُ يفضل مع الانكليز كل سنة نحو مئة مليون جنيه وهي فضلة دخلهم على نفقاتهم واحصى بعضهم ما يفضل عند غيرهم من الامم فوجد انهُ يفضل كل سنة عند اهالي الولايات المتحدة ١٢٠ مليون جنيه وعند الفرنسويين ٨٠ مليون جنيه وعند الالمانيين ٦٠ مليون جنيه وعند البلجيكيين والهولنديين والسويسريين ٥٠ مليون جنيه وعند السويديين ٣٢ مليون جنيه وعند الروسيين ٣٢ مليون جنيه ايضاً وعند الايطاليين ١٢ مليون جنيه وعند الاسبانيين والبرتغاليين ١٢ مليون جنيه وعند الاسوجيين والنروجيين ثمانية ملايين جنيه والجملة نحو ٥٠٠ مليون جنيه

هذه الاموال الطائلة تفضل كل سنة عمَّا ينفقهُ الاوربيون واهالي الولايات المتحدة فيوسعون بها الاعمال في بلدانهم المختلفة ويثمرونها في اسيا وافريقية . واذا تذكرنا ما قالهُ الحكيم وهو ان المديون عبد للدائن فهم يستعبدون باموالهم سكان اسيا وافريقية بتديينهم اياها المئة بار بعة الى ستة او سبعة في السنة ويقاضون ربحها منهم وهو لا يقل عن ثلثمئة مليون جنيه

ولكن الذي يجول في البلدان الاوربية لا يرى جمهور الاهالي على ثروة طائلة بل بالضد من ذلك يراهم فقراء يعيشون من يدهم الى فمهم كما يقول المثل الانكليزي واذا ابطلوا العمل بسبب المرض او المطر تصوروا جوعاً وقد يموتون جوعاً بالفعل لجمهور الاهالي او تسعة وتسعون في المئة منهم لا ينالهم شيء من هذه الثروة فهي خاصة بالاغنياء وهم خدام لهم يخدمونهم بقوى اجسامهم وعقولهم كما تخدمهم الامم المديونة لهم

تدفع الحكومة العثمانية لاصحاب الديون من الاوربيين اكثر من ثمانية ملايين من الليرات كل سنة ولا يزيد دخل شعبها كلهِ على ثمانين مليون ليرة فاكثر من عشر دخلهم يذهب الى نفر قليل من اصحاب ديونها عدا ما يكسبونهُ من متاجرهم مع تركيا . وتدفع الحكومة المصرية وشعبها لاصحاب الديون المصرية من الاوربيين ستة ملايين من الجنيهات او اكثر وقد لا يزيد دخل القطر المصري كلهِ على خمسين مليوناً من الجنيهات فهو يدفع اثني عشر في المئة من هذا الدخل للدائنين . وقس على ذلك سائر البلدان المديونة لهم . واذا تأخرت بلاد عن دفع دينها او اذا ظُنَّ في بلادٍ انها تستطيع ان تستدين من اموال هؤلاء الاغنياء وهي لا تستدين منها او انها تستطيع ان تشتري من بضائعهم وهي لا تشتري استخدموا كل ما لديهم من الوسائل لجعلها تدفع ربى دينها على آخر بارة ولجعلها تستدين منهم وتشتري من بضائعهم وهذا سبب تعرضهم لشؤون البلدان المختلفة في اسيا وافريقية واتباعهم سياسة

الباب مفتوح واهتمامهم بالمقاطعة التجارية وعدها حرباً عدائية

وجملة القول ان السلطة الفعلية انتقلت او اخذت تنتقل من اصحاب الامارة الى اصحاب الاموال . وصار اهتمام اصحاب الامارة بالسلطة على مقدار نفعهم منها لانهم هم ايضاً صاروا شركاء مع التجار في المتاجر والاسهم والسندات . فهل خسر الشعب بما تمّ حتى الآن من انتقال السلطة الى اصحاب الاموال وهل تزيد خسارته اذا تمّ هذا الانتقال كما ينتظر . والجواب كلاّ لان نسبة الشعب الى اصحاب الامارة كانت نسبة العبد الذليل الى سيده القاسي واما نسبته الى اصحاب الاموال فنسبة الخادم القوي الى سيده الضعيف فقراءه يعتصب على اصحاب الاموال من وقت الى آخر فيضطر هؤلاء ان يراضوه ويرفعوا اجوره . ولم يكن احد من عامة الشعب يطمع بالامارة اما الغنى فسبيله مفتوح امام كل مجتهد مقتصد ولذلك قد ترى الواحد الآن يولد وهو من افقر الفقراء ويموت وهو من اغنى الاغنياء . وقلما كان اصحاب الامارة يهتمون بتوزيع سلطتهم على شعبهم اما الاغنياء فكثيراً ما ينفقون الاموال على الاعمال العمومية النافعة لجمهور الشعب واذا كان اولاد الملك لا يصلحون لان يخلفوه لم يستطيعوا ان يورثوا سلطته على شعبه واما اولاد الاغنياء فاذا لم يستطيعوا الاحتفاظ باموال ابيهم بذروها وبددوها فتتوزّع على الجمهور ثانية . واموال الاغنياء عملت كل الاعمال العظيمة المؤسسة على الاختراعات الحديثة التي بها قلّت المشاق وزادت الراحة . والخلاصة ان هذا الانتقال ليس بضائر اذا نظرنا اليه في الامم امة امة اي ان ابناء الامة الواحدة لا يضرّون بانتقال السلطة من امرائهم الى اغنيائهم بل يستفيدون ولكن ما يصدق على ابناء الامة الواحدة بالنسبة الى امرائها واغنيائها لا يصدق عليهم بالنسبة الى اغنياء غيرها من الامم فلتدبر ذلك الامم الشرقية لئلاّ تضيع البقية الباقية لها من العزة والحرية باستعبادها لملوكها ولاغنياء الامم الاخرى

اما الامم التي وضع على عنقها نير الدين واستحكمت حلقاته كالامة المصرية فسبيلها الوحيد لاسترجاع حريتها الاجتهاد والاقتصاد . الاجتهاد حتى تكثر موارد دخلها وتزيد وذلك بالفنون الزراعة والصناعة وكل الاعمال المنتجة وهذا الباب واسع جداً لانه اذا استطاع زيد ان يستغل من فدانه ثمانية قناطير من القطن وثمانية اراديب من القمح و ١٥ اردباً من الذرة وجب ان يستطيع ذلك كل احد لان ارض مصر تكاد تكون واحدة في معدنها . والاقتصاد في النفقات ولاسيما اقتصاد الاغنياء الذين يبذرون اموالهم على ما لا يفيد احداً . فاذا زادت ثروة البلاد وتخلصت من ديونها سهل عليها نيل كل حرية